شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

طبق الأصل .. الى إتحاد الأدباء

صديقة أرادت أن تُشركني في ما تركه في نفسها من أثر طيب مقال للزميل الصحفي والروائي حسن الفرطوسي (من لاجئي مخيم رفحا السعودي الذين انتهى بهم مطاف المنفى في استراليا) نشره في إحدى الصحف العربية. وبدوري أرغب في إشراك قراء هذا العمود في الأثر المماثل الذي تركه المقال في نفسي.

أتمنى أن يقرأ المقال قادة اتحاد الأدباء واتحاد السينمائيين ونادي الصيادلة، وبالذات إتحاد الأدباء الذي خذلنا موقفه من الاعتداءات المتكررة لقوات حكومية على النوادي الثقافية والاجتماعية وبينها ناديه، فالاتحاد بدا سعيداً ومبتهجاً باستثناء ناديه من قرار إغلاق البارات والملاهي، كما لو أن قضية الانتهاك السافر للحريات الشخصية والمدنية وللدستور الذي يكفلها لا تعني الأدباء واتحادهم في شيء. كان منتظراً من اتحاد الادباء أن يصدر بيانا استنكاريا شديد اللهجة، بل كان عليه إغلاق مقره وتعليق نشاطاته لمدة أسبوع وتنظيم اعتصام لمدة يوم واحد.

كتب الزميل الفرطوسي:

((مر عام على اغتيال شهيد الكلمة الحرة والمجتمع المدني، الفنان والإعلامي هادي المهدي، وأقام محبوه وعشاق الحرية والكرامة أمسية استذكارية في شارع أبو نؤاس ببغداد.. كانت الأمسية فرصة هائلة لم يغتنمها من أهدرت كرامتهم خلال اعتداء قوات (...) على نوادي النقابات المهنية الأسبوع الماضي.. كان بإمكان المطرب حسين البصري استرداد كرامته التي أهدرت خلال ذلك الاعتداء ويحضر أمسية استذكار المهدي، وينشد للحرية والوطن والعيش الكريم، كما كنت أتمنى أن تحضر كل النقابات المهنية وتقرأ بيانات تستنكر الاعتداء على الحريات الشخصية وسلوكيات «طالبان حكومة المالكي».

حين يتعرض الإنسان إلى الامتهان، دون أن يعبر عن رفضه ولو بالحد الأدنى، فذلك يمثل إعلاناً صريحاً بقبول الإهانة، مما يحرّض المستبد على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، ومع تراكم الإهانات سيفقد المرء تعاطف الآخرين معه كضحية تعسف ظالم.

اتحاد الأدباء، المتضرر بشكل مباشر من اعتداءات (...)، لم يصدر بياناً لحد هذه اللحظة (غير تصريح باهت انتزعته جريدة المدى من رئيسه فاضل ثامر) كما هي حال نقابتي الصيادلة والسينمائيين، وكم كانت الفرصة سانحة لتلك المؤسسات النقابية للتعبير عن نفسها في ظل مناسبة كهذه!.. ترى ما الذي يمنع تلك النقابات من التضامن مع الفعاليات الشبابية كأمسية استذكار هادي المهدي؟ كان بالإمكان أن نرى بقليل من التنسيق عشرات الآلاف من أعضاء تلك النقابات لو كانت روح المبادرة موجودة.

المشكلة التي يعانيها العراق لا تكمن بتخلف وهمجية الأحزاب الدينية فحسب، وإنما هناك تخاذل واضح من قبل الكيانات النقابية وجماهير النخبة، وهذا ما يجعل (...) الأحزاب الدينية أكثر تمادياً وشراسة وعنفاً.. أعضاء في اتحاد الأدباء تحدثوا عن الحدث باعتباره اعتداء على الأقليات المسيحية والأيزيدية، وكأن مرتادي تلك المنتديات ينتمون إلى تلك الأقليات فقط، وهذا نوع من الاحتيال في التعبير عن المطالب. ارتياد النوادي الاجتماعية واحد من معاني الحريات الشخصية التي كفلها الدستور، والتي لا ينبغي التفريط بها، ولا يجب أيضاً الاختباء خلف «مظلومية الأقليات».. من العار أن نطرح مطالبنا المشروعة بغموض، في الوقت الذي يطالب فيه سجناء إرهابيون بوضوح تام وصوت عال بشمولهم في العفو العام.

نخبنا الجماهيرية ما زالت غير مقتنعة تماماً بجدوى التظاهر وتعتبره فعلاً شكلياً لا يجدي نفعاً، وهي بذلك تمنح الطمأنينة الكاملة للأحزاب الدينية الحاكمة في ممارسة التعسف واستسهال «الضرب على القفا» دون أن تتوقع ردة فعل غاضبة)).

التصويت غداً بعد أن حسم المقعد التاسع

الكتل تتفق على تسعة أعضاء لمفوضية الانتخابات

اتفقت الكتل السياسية على تسمية تسعة أعضاء للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من حيث المبدأ، والتصويت عليهم وعلى تعديل قانون المفوضية خلال جلسة مجلس النواب التي ستعقد غداً الخميس.

إلى ذلك، أكد ائتلاف دولة القانون، وجود مشكلة واحدة لم تتفق عليها الكتل السياسية ألا وهي حسم مقعد الأقليات إلى أية جهة سيكون، مرجحا "ان اليومين المقبلين غير كافيين لحسم موضوع مفوضية الانتخابات بشكل تام وكامل".

وترى القائمة العراقية "ان مقعد الاقليات تم حسمه الى المكون التركماني وستتم اضافته الى مقاعد القائمة العراقية والتي ستكون (٣) من مجموع تسعة اعضاء".

الانتخابات السابقة.. (أرشيف)

□ بغداد / محمد صباح

ففي مقابلة مع "المدى" اوضحت النائبة عن التحالف الكردستاني اشواق الجاف "ان الكتل السياسية اتفقت من حيث المبدأ على حسم عدد أعضاء مفوضية الانتخابات الجديدة عن طريق التصويت لاختيار احد المقترحين وهما إما تسعة أعضاء أو خمسة عشر عضوا في جلسة يوم غد الخميس"، لافتة إلى "أن هناك خلافا كبيرا بين الفرقاء بشأن عدد أعضاء المفوضية الأمر الذي يتطلب وقتا للتفاوض".

وعقدت هيئة رئاسة البرلمان اجتماعا موسعا أمس بحضور رئيس المجلس أسامة النجيفي مع رؤساء الكتل واللجان النيابية لمناقشة حسم قضية اختيار عدد أعضاء المفوضية العليا للانتخابات في أسرع وقت ممكن.

وتابعت الجاف "أن سبب تأخر تسمية مفوضية جديدة هو الخلاف على مقعد الأقليات، مستبعدة تمكن مجلس النواب من التصويت على التعديل الجديد ومن ثم اختيار المفوضية الجديدة".

وتشكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ في ٣١ أيار ٢٠٠٤ لتكون حصراً، السلطة الانتخابية الوحيدة. والمفوضية هيئة مهنية مستقلة غير حزبية تدار ذاتياً وتابعة للدولة ولكنها مستقلة عن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتملك بالقوة المطلقة للقانون، سلطة إعلان وتطبيق وتنفيذ الأنظمة والقواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات خلال المرحلة الانتقالية، ولم تكن للقوى السياسية يد في اختيار أعضاء مجلس المفوضية في المرحلة الانتقالية، بخلاف أعضاء المفوضية الحاليين الذين تم اختيارهم من قبل مجلس النواب.

بدورها اتهمت النائبة عن القائمة العراقية سهاد العبيدي رؤساء الكتل السياسية بعزمهم على "تشكيل مفوضية غير مستقلة من خلال توزيع المقاعد على اسس طائفية بعيدة كل البعد عن الكفاءة والمهنية والموضوعية".

وقالت العبيدي لـ"المدى" "ان رؤساء الكتل والاحزاب السياسية يحاولون تشكيل مفوضية انتخابات غير مستقلة من خلال تفعيل المحاصصة الطائفية في توزيع المقاعد دون مراعاة المهنية والموضوعية"، مبينة "ان الكتل ستكثف اجتماعاتها خلال الساعات المقبلة من اجل حسم قضية عدد أعضاء المفوضية". واشارت الى ان "الخلافات السياسية كبيرة جدا بين الفرقاء حول عدد المفوضين فمنهم من يريد (١٥) عضوا والبعض يريد حصر العدد في (٩) أعضاء وهو عدد كاف لقيادة الانتخابات المقبلة"، مشيرة إلى عدم وجود مصداقية في تحرك الكتل السياسية بشأن استبدال المفوضية الحالية".

واستبعدت العبيدي "توصل الكتل السياسية الى توافق لحسم قضية عدد اعضاء المفوضين بسبب الخلافات في وجهات النظر"، مبينة "ان الوقت غير كاف من اجل تيسير الانتخابات المقبلة لان ذلك يحتاج الى تدريبات حول كيفية قيادة الانتخابات، وبالتالي فان المفوضية الحالية هي من سيشرف على انتخابات الاقضية والنواحي المقبلة وهذا ما تريده جميع الكتل السياسية".

وبينت "ان حصة القائمة العراقية في المفوضية الجديدة هي مقعدان ومثلهما للتحالف الكردستاني وثلاثة للتحالف الوطني"، منوهة إلى "عدم توصل الكتل إلى اتفاق حول العضو التاسع لحد اللحظة إلى أي أقلية سيكون".

في حين ذهب المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا إلى "ان رؤساء الكتل السياسية اتفقوا على ان يكون عدد المفوضين تسعة بدلا من (١٥) عضوا"، منوها الى "ان هناك خارطة طريق وضعت من اجل توزيع هذه المقاعد على الكتل السياسية وبحسب الاستحقاق الانتخابي".واضاف الملا لـ"المدى" أن التوزيع الجديد هو (٣) مقاعد للعراقية من ضمنها مقعد الأقليات والذي حسم للتركمان والتحالف الوطني (٤) مقاعد والتحالف الكردستاني مقعدان".

وعن قانون العفو العام، أكد الملا "أن الكتل السياسية اتفقت على إدراجه على جدول أعمال جلسة يوم غد الخميس من اجل التصويت عليه".

الى ذلك اكد ائتلاف دولة القانون "وجود خلافات بين الكتل السياسية حول توزيع الأعضاء التسعة للمفوضية العليا للانتخابات ومنها مقعد الأقليات الذي لم يحسم إلى الآن". وقال النائب إحسان العوادي في حديثه مع "المدى" إن رؤساء الكتل واللجان النيابية اتفقوا على تأجيل قانون المفوضية العليا للانتخابات الى يوم غد وتأجيل قانون المحكمة الاتحادية إلى إشعار آخر لعدم حصول التوافق على تمرير هذه القوانين".

وتابع "أن الكتل السياسية اتفقت على أن يكون عدد أعضاء المفوضية الجديدة (٩) وتوزيعهم وفق الاستحقاقات الانتخابية"، موضحا "ان الجدل بين الكتل هو حول مقعد الأقليات لمن سيكون، وبالتالي ففي اليومين المقبلين ستحسم الأمور بشكل نهائي".

وأشار إلى أن "لجنة الخبراء قد توصلت إلى (٣٠) مرشحا لاختيار (٩) أعضاء منهم في المفوضية القادمة"، لافتا إلى "أن الأيام القليلة القادمة سيتم التصويت على المفوضية الجديدة".

بدعم من الأمم المتحدة

قانون مجلس الاتحاد يعود إلى البرلمان للقراءة الثانية

مجلس النواب.. (أرشيف)

□ بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، الاثنين، أن قانون مجلس الاتحاد بصدد القراءة الثانية، فيما أشارت الأمم المتحدة إلى أن مجلس الاتحاد سيساعد مجلس النواب على انجاز مهامه بطريقة سلسة.

وقال النجيفي في بيان صدر أمس على هامش لقائه بمكتبه القائم بإعمال بعثة الأمم المتحدة في العراق وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "مجلس الاتحاد من القضايا الأساسية والايجابية لغرض تقويم العملية السياسية والبرلمان وهو بصدد القراءة الثانية لإقرار القانون".

وأكد النجيفي أن "دور الأمم المتحدة مهم في تذليل العقبات خصوصا من الناحية الفنية"، معربا عن "شكره لما توليه الأمم المتحدة من اهتمام".

وأشار النجيفي إلى أن "ما يحصل في المحافظات وبالذات في كركوك من شأنه تعزيز النعرة المذهبية والقومية خصوصا في ظل تصاعد التوترات السياسية في المنطقة التي تؤدي إلى توسيع دائرة الأزمة الطائفية".

من جانبه بحث الطرف الأممي "ضرورة تشريع قانون المجلس الاتحادي كونه يستطيع تقريب المجالس الفدرالية وسيعبر عن رأي المحافظات والأقاليم بصورة صحيحة ويساعد مجلس النواب على انجاز مهامه بطريقة سلسة".

وأعرب القائم بالأعمال عن "أسفه الشديد لما تعرضت له بعض المحافظات من خروقات أدت لإزهاق أرواح الكثيرين".

وأوضح البيان أن "الطرفين ناقشا مواضيع كثيرة من بينها تشكيل المفوضية المستقلة للانتخابات والهيئات الأخرى وهناك قلق كبير لتأخير تشكيلها وان التجاذبات السياسية كانت سببا رئيسيا وراء ذلك"، معربين عن "قلقهما من تداعيات الأزمة الأمنية وتأخير تشكيل مفوضية الانتخابات".

وكان مقرر مجلس النواب محمد الخالدي أكد، أول من أمس الاثنين، أن البرلمان سيصوت في جلسة الثلاثاء على مقترح قانون تعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فضلاً عن قراءة خمسة قوانين ومقترح قانون.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، في ٢٢ أيلول ٢٠١١، أن المجلس الاتحادي ومجلس السياسات العليا موضوعان مختلفان، مشددا على ضرورة تفعيل المجلس الاتحادي خلال دورة البرلمان الحالية، فيما أشار إلى أن إياد علاوي أكبر من أن يبحث عن منصب.

وتنص المادة ٦٥ من الدستور على أن يتم إنشاء مجلس تشريعي يُدعى بـ"مجلس الاتحاد" يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وينظم تكوينه، وشروط العضوية فيه، واختصاصاته، وكل ما يتعلق به، بقانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب.

يذكر أن رئيس الحكومة نوري المالكي أكد، في الـ١١ من آب ٢٠١١، عدم اقتناعه بمجلس السياسات الإستراتيجية، معتبرا أن المجلس يعد قضية ارضائية وليس له أي دور في الحلول التي تعترض العملية السياسية.

العراقية: لا يحق للمالكي تعيين القضاة والقادة المشمولين بالمساءلة

□ بغداد / المدى

اعتبرت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، امس الثلاثاء، أن رئيس الحكومة نوري المالكي لا يحق له تعيين أعضاء الهيئات القضائية والقادة الأمنيين المشمولين بالمساءلة والعدالة من دون مصادقة البرلمان، فيما أشارت إلى أن قرار تعيينهم مرتبط باستثنائهم من تلك الإجراءات.

وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا خلال مؤتمر صحافي عقده، أمس، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إنه "لا يحق لرئيس مجلس الوزراء تعيين أعضاء الهيئات القضائية أو القادة الأمنيين المشمولين بأحكام قانون المساءلة والعدالة من دون الحصول على مصادقة مجلس النواب على قرار الاستثناء قبل تعيين هؤلاء أصالة أو وكالة".

وأضاف الملا أن "قرار تعيينهم مرتبط باستثنائهم من القانون"، معتبراً أن "هذا الأمر لم يلتزم به رئيس مجلس الوزراء".

ولفت الملا إلى أن "المادة ١٣٥/ ثالثاً من الدستور نصت على أنه يشترط الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس وأعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء مجلس الاتحاد والمواقع المتناظرة بالأقاليم وأعضاء الهيئات القضائية، أن يكون غير مشمول بقانون اجتثاث البعث".

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي كشفت، في ٤ أيلول ٢٠١٢ ، أنها قدمت طلباً إلى هيئة المساءلة والعدالة لشمول ٢٥ ضابطاً في وزارة الدفاع ورئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود بإجراءاتها، فيما أكد أن بعض الضباط يشغلون مناصب عليا في مكتب القائد العام للقوات المسلحة.

كما طالب المالكي بالإسراع في تشريع قوانين الأحزاب السياسية وحظر حزب البعث والموافقة على تخصيصات البنية التحتية ورفع الحصانة عن النواب المطلوبين للقضاء، فيما رد النجيفي متهما مجلس الوزراء بعدم تنفيذ الاستحقاقات الدستورية التي تمكن البرلمان من أداء واجباته، فيما أكد أن ١٥ مشروع قانون جرى سحبها والتريث بتشريعها.

ويرى مراقبون أن الأزمة السياسية والمطالبات بسحب الثقة عن المالكي بدأت بالحلحلة وخاصة بعد تراجع التيار الصدري عن موقفه، وتشكيل التحالف الوطني لجنة الإصلاح التي قدمت ورقة من ٧٠ مادة أبرزها حسم ولاية الرئاسات الثلاث والوزارات الأمنية والتوازن في القوات المسلحة والهيئات المستقلة وأجهزة الدولة المختلفة.

يذكر أن الحاكم المدني الأميركي بول بريمر، قرر بعد دخول القوات الأميركية في العام ٢٠٠٣، حل حزب البعث الذي كان يقوده صدام، وشكل لجنة اسمها "لجنة اجتثاث البعث"، ثم تم تغيير الاسم إلى هيئة المساءلة والعدالة، كما أصدر في أيار من ٢٠٠٣ قراراً بحل الجيش مع المؤسسات التابعة له.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام غادة العاملي
نائب رئيس التحرير عدنان حسين
مدير التحرير علي حسين
سكرتير التحرير الفني ماجد الماجدي
المدير الفني خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون